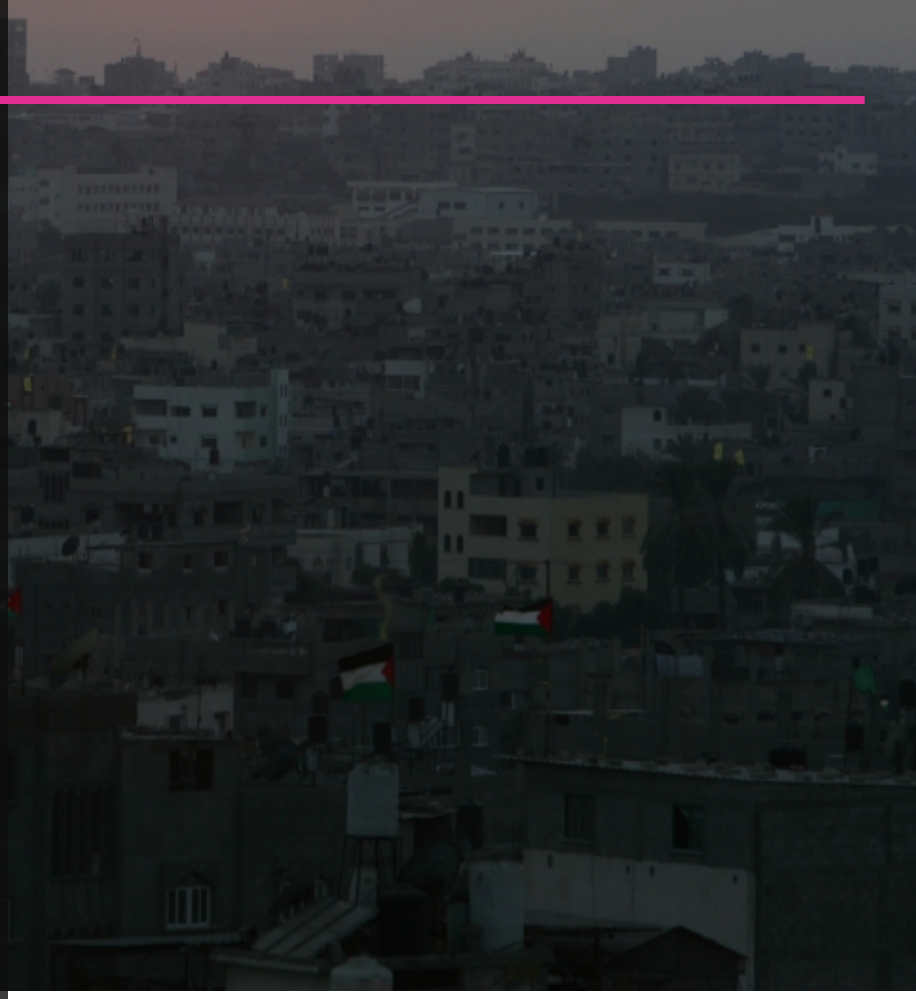

العنف الداخلي

في أرقام

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال النصف الأول من العام 2018

الفترة من 1 يناير حتى 30 يونيو

محتويات التقرير

- حصيلة الضحايا وتوزيعها
- المس بالسلامة الجسدية والشخصية
- الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة
- انتهاك الحق في التجمع السلمي
- الاعتداء على صحفيين
- وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي في قطاع غزة، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وتهدد بنيته ونسيجه، وتنتهك حقوق المواطنين. واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارة، والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات، حيث اختفت بعض اشكالها في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

لقد اتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذه باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير مقارنة بالفترة نفسها من الأعوام السابقة. كما تزايدت بعض المظاهر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير الإحصائي، ومن بينها تجاوزات مكلفين بإنفاذ القانون، ومسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي، وبرز بشكل جلي أعمال إطلاق النار على خلفيات مختلفة من بينها أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، وسوء استخدام السلاح، والانفجارات الداخلية الناتجة عن أعمال التدريب أو في مواقعها.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر غياب سيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتوفير معلومات إحصائية لتسليط الضوء على الأحداث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الانتهاكات خطوة في اتجاه ابراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ووضع المسؤولين وصناع القرار في صورتها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، ومن أجل رفع وعي المجتمعي بهذه المخاطر، وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

"هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وأخذ القانون باليد، كمظاهر لغياب سيادة القانون، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها"

حصيلة الضحايا وتوزيعها

تواصل سقوط الضحايا نتيجة الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون خلال النصف الأول من العام 2018، حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مقتل (39) مواطناً، واصابة (80) آخرين من بينهم أطفال ونساء. وتتنوع خلفيات الأحداث المرتبطة بهؤلاء الضحايا ما بين انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة، والانفجارات الداخلية والعبث بالأجسام المشبوهة.

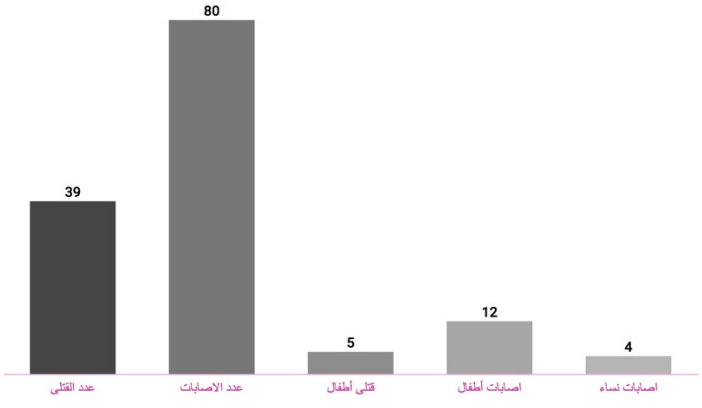

إجمالي ضحايا الانتهاكات الداخلية وغياب مظاهر سيادة القانون خلال النصف الأول من العام 2018

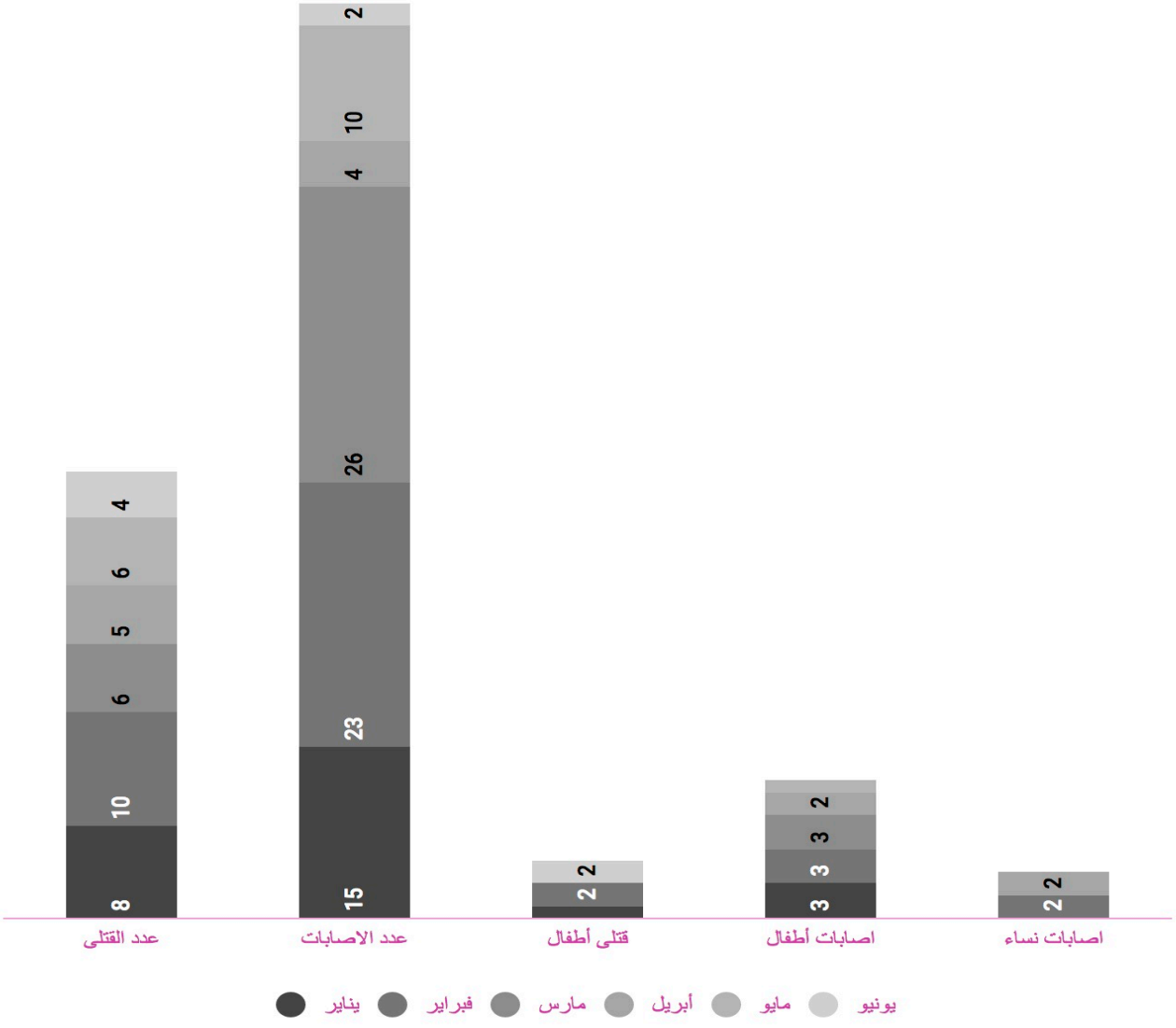

أعداد ضحايا الانتهاكات الداخلية وغياب مظاهر سيادة القانون خلال النصف الأول من العام 2018، موزعة شهرياً

"رصد مركز الميزان استمرار سقوط ضحايا العنف الداخلي وغياب سيادة القانون"

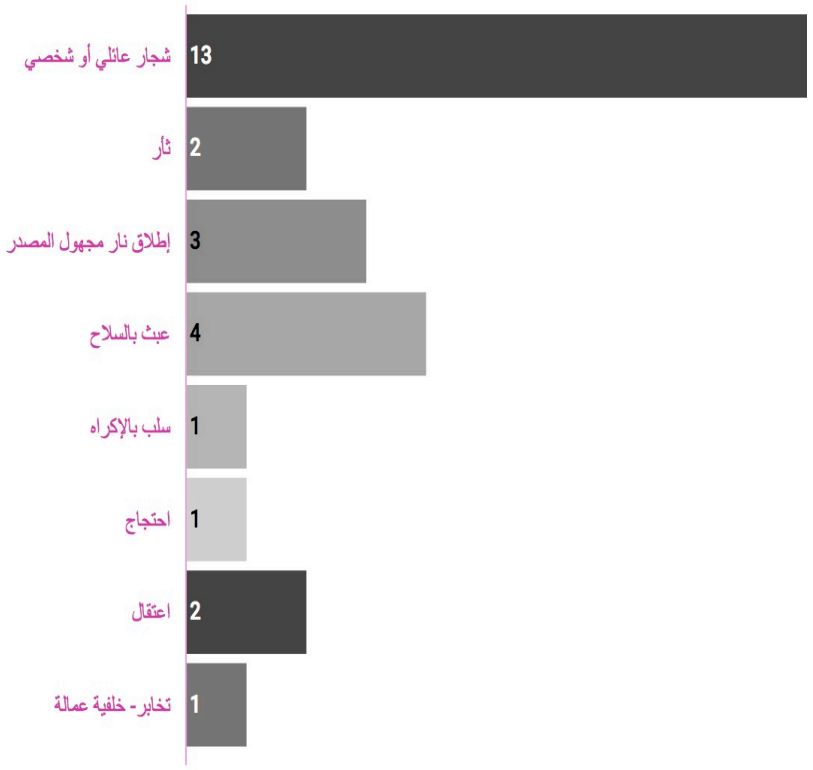

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

يدرج التقرير تحت هذا العنوان الأحداث والانتهاكات التي قد تعرض حياة المواطنين للخطر، سواء كانت الخلفية شجار عائلي أو شخصي، أو عبث بالسلاح، أو عمليات إطلاق النار وغيرها من انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة، التي أسهمت في ارتفاع عدد الضحايا. يورد التقرير الحالات التي أسفرت عن قتلى وإصابات نتيجة العبث بالسلاح وسوء استخدامه، وذلك بعيداً عن كونها جزء من الشجارات العائلية والأفعال الثأرية. وتظهر الفترة التي يغطيها التقرير أن الشجارات العائلية كان لها النصيب الأكبر كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، وذلك من حيث عدد الأحداث وضحاياها كما يبين الجدول الآتي:

خلفية الحادث	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الاصابات	قتلى أطفال	اصابات أطفال	اصابات نساء	أضرار مركبات
شجار عائلي أو شخصي	13	8	15	1	0	0	1
ثأر	2	0	3	0	1	0	0
إطلاق نار مجهول المصدر	3	0	3	0	0	2	0
عبث بالسلاح	4	4	0	0	0	0	0
سلب بالإكراه	1	1	0	0	0	0	0
احتجاج	1	0	10	0	0	0	0
اعتقال	2	4	5	0	0	0	0
تخابر- خلفية عمالة	1	1	0	0	0	0	0
المجموع	27	18	36	1	1	2	1

الانفجارات الداخلية

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار وقوع الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل، أو سوء استخدام الأسلحة وتخزينها، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد مركز الميزان، (15) حالة، أسفرت عن مقتل (18) مواطناً كما يوضح الجدول.

خلفية الحادث	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الاصابات	قتلى أطفال	اصابات أطفال	أضرار منازل	أضرار مركبات
خلاف في الرأي فكري - عقائدي -سياسي	1	0	7	0	0	0	5
شجار عائلي أو شخصي	1	7	14	2	3	1	0
عبث بالسلاح	7	1	14	0	7	0	0
سوء تخزين/تصنيع	1	1	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	2	6	4	1	0	0	0
إطلاق صواريخ محلية الصنع	2	1	0	0	0	0	0
أخرى	1	2	2	2	0	1	0
المجموع	15	18	41	4	11	2	5

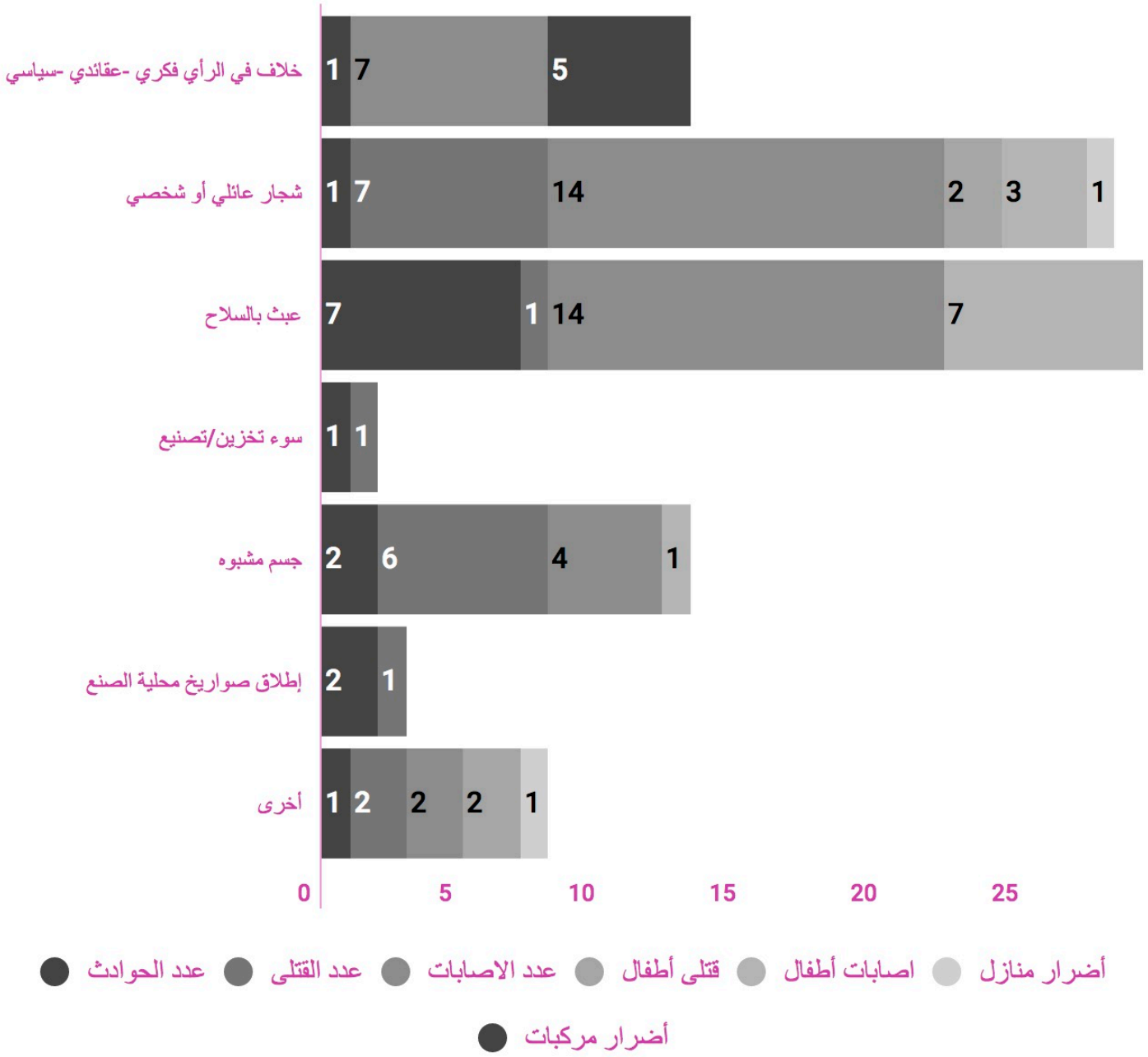

انتهاك الحق في التجمع السلمي

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنص وروح القانون الأساسي، كما أنه يخالف صراحة قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة. بل لقد منحت السلطات نفسها حق الدخل في عقد الاجتماعات في القاعات المغلقة، ما يقوض واحدة من أهم الحريات العامة للنظام السياسي الديمقراطي. هذا وفضت بالقوة تجمعات سلمية، حتى بعض التي منحت تصريح. يورد التقرير مجمل تلك الانتهاكات من خلال الجدول التالي:

خلفية الحادث	عدد الحوادث	عدد الاصابات
احتجاج	**2**	**3**
خلاف في الرأي فكري- عقائدي- سياسي	**6**	**0**
المجموع	**8**	**3**

الاعتداء على صحافيين

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل أجهزة الأمن والشرطة، أو من أفراد ومواطنين أمام نظر الشرطة ودون تدخلها لحماية الصحافيين. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة (8) أحداث اعتدي فيها على صحافيين، تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الاعلامية، نوردها كما يلي:

نوع الحادث	عدد الحوادث	اعتقال	عدد الاصابات
اعتداء على الصحفيين	8	4	1
المجموع	**8**	**4**	**1**

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة

تواصلت الاعتداءات التي تستهدف الممتلكات العامة بما فيها المؤسسات الأهلية والحكومية، والممتلكات الخاصة، حيث وثق المركز (3) أحداث، لم ينتج عنها إصابات أو إلحاق أضرار في الممتلكات.

خلفية الحادث	عدد الحوادث
خلاف في الرأي فكري -عقائدي - سياسي	1
احتجاج	1
أخرى	1
المجموع	**3**

وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف

مركز الميزان يرصد ويوثق حالات الوفاة داخل السجون، ورصد خلال الفترة التي يغطيها التقرير وفاة واحدة، وبالنظر إلى أن الوفاة حدثت داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف، فإنها تستوجب التحقيق في ملابساتها للوقوف على أسباب الوفاة، وفحص معايير وظروف الاحتجاز، والتحقق من شبهات وقوع تعذيب أو معاملة قاسية ولاإنسانية .

خاتمة

تظهر الاحصائيات السابقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وهي استمرار لمظاهر غياب سيادة القانون التي شكلت ولم تزل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، الأمر الذي من شأنه أن يتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بإعمال مبدأ سيادة القانون، وفرض هيبته بما في ذلك على الأفراد والأجهزة المنوط بها تطبيق القانون، إن مخالفة القانون من قبل المكلفين بإنفاذه تفتح الباب واسعاً أمام المواطنين لأخذ القانون بأيديهم.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات، بما في ذلك إيلاء المؤسسات الحكومية اهتماماً أكبر بما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداء السلطة التنفيذية وسلوك أفرادها، لأن من شأن ذلك أن يصوب العمل العام ويجعله أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والعدالة داخل المجتمع وبين مكوناته.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضـــمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط استخدام الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح. وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، والكف عن التدخل في حرية عقد الاجتماعات في الأماكن المغلقة، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.